

سياسات نقدية و جهاز مصرفي

المحتويات

ال الموضوع	الاسبوع
السياسة النقدية مقدمة في السياسة النقدية مفهوم السياسة النقدية	1.
أهداف السياسة النقدية أهمية النقود في الاقتصاد	2.
أهمية الائتمان في الاقتصاد	3.
النظريات النقدية و السياسة النقدية الكلاسيكية و الكينزية (و النقوديون - فريدمان)	4.
النظرية الكلاسيكية (صيغة فيشر)	5.
النظرية الكينزية (فخ السيولة)	6.
(النقوديون (فريدمان)	7.
مراجعة للمحاضرات	8.
الجهاز المصرفي نشأة و مفهوم البنك المركزي وظائف البنك المركزي	9.

البنك المركزي وادوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة	10.
السياسات غير المباشرة (الكمية) سياسة اعادة الخصم ومدى فاعليتها	
سياسة السوق المفتوحة ومدى فاعليتها سياسة نسبة الاحتياطي النقدي	11.
السياسات المباشرة (النوعية)	12.
الاهداف الوسيطة والنهائية للسياسة النقدية	13.
مراجعة للمحاضرات	14.
الامتحان النهائي	15.

مقدمة في السياسة النقدية

السياسة النقدية تعتبر السياسة النقدية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية العامة تستخدمها الدولة إلى جانب السياسات الأخرى كالسياسة المالية وسياسة الأسعار والسياسة التجارية وسياسة الأجور للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها على المتغيرات المحورية لهذا النشاط كالاستثمار والأسعار والانتاج والدخل . وللسياسة النقدية معنian محدود وواسع:

فالسياسة النقدية بالمفهوم الضيق يقصد بها (الإجراءات والتدابير التي تستخدمها السلطات النقدية للرقابة على كمية عرض النقود لتحقيق أهداف اقتصادية معينة)

أما المفهوم الواسع للسياسة النقدية: (فتمثل في الإجراءات كافة التي تتخذها الحكومة والسلطة النقدية والخزينة العامة، بهدف التأثير على مقدار وتوفير واستعمال النقود والائتمان).

وقد عرفها (Shaw) على (إنها عمل واعٍ تقوم به السلطات النقدية بهدف تغيير مقدار عرض النقود أو التأثير في كلفة الحصول على الائتمان لتحقيق أهداف معينة).

ويمكن تعريف السياسة النقدية على أساس أنها (مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية بهدف الرقابة على عرض النقود والسياسة الائتمانية والمصرفية ومقدار وتركيبة الدين الحكومي لتحقيق ما تسعى إليه من أهداف).

وهكذا نلاحظ أن مهمة السياسة النقدية لاتقف عند حدود الرقابة على العملة المصدرة وعرض واستخدام الائتمان الصيرفي . بل تمتد لتشكل ايضا السياسة الاقراضية للقطاع الحكومي . لما لهذه الأخيرة من انعكاسات واضحة على عرض النقد . والسلطات النقدية لا تجد صعوبة كبيرة في تنظيم حجم النقد المصدر من قبل البنك المركزي لأن هذا الأخير هو الذي يتحكم بالكمية الإجمالية للعملة المتداولة . ولكن الأمر يختلف بالنسبة للنقود المصرفية التي تخلقها البنوك التجارية من خلال تقديمها الائتمان للقطاع غير المصرفـي . من هنا تختـلـ الرقابة على عرض

الائتمان جوهر السياسة النقدية وخاصة في الأقطار المتقدمة اقتصاديا حيث تشكل النقود المصرفية النسبة العظمى من عرض النقد .

وما تجب ملاحظته هنا هو أن تحكم البنك المركزي في كمية النقود القانونية يكسبه ايضا سلطة التحكم في حجم الائتمان المصرفى . فكما نعلم ان قدرة البنوك التجارية على زيادة الائتمان الذى تمنحه للأفراد والمشاريع تعتمد على ما يتوافر لديها من احتياطيات نقدية كافية . وحيث أن هذه الاحتياطيات تتالف من النقود القانونية التي يتولى البنك المركزي اصدارها ، فإن هذا الأخير يستطيع التأثير على مقادير هذه الاحتياطيات المتوفرة لدى البنوك التجارية لأغراض الائتمان فنما حجم الائتمان وبالتالي عرض النقد لا يتحقق الا اذا اتاح البنك المركزي كمية ملائمة من الأموال النقدية المسائلة التي تعد ضرورية . بل وشرط مسبق لخلق الودائع النقدية الجديدة ومن هذه الزاوية يمكن البنك المركزي من التأثير على حجم وسائل الدفع بالإضافة أو النقصان من خلال التأثير على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان او عرض الائتمان بل وحتى على كمية الائتمان نفسه ، وبذلك يستطيع البنك المركزي السيطرة على حجم العملة في التداول والائتمان المصرفى والتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من خلال العلاقة ما بين العملة والنقود المصرفية. وهكذا تصبح الرقابة على الائتمان المصرفى الميدان الرئيسي لنشاط البنك المركزي ومحور اهتمام السياسة النقدية التي يتبعها هذا الأخير .